مفاتيح التفسير

مُعجم شامل لما يهم المفسر معرفته
من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهماته

أ.د. أحمد سعد الخطيب
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
في جامعتي الأزهر والإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار التدمرية

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه
2010-08-28
www.tafsir.net
www.almosahm.blogspot.com

مفاتيح التفسير

معجم شامل لما يهم المفسر معرفته
من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهماته

أ. د. أحمد سعد الخطيب
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
في جامعتي الأزهر والإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الأول

دار التدمرية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

دار التدمرية

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

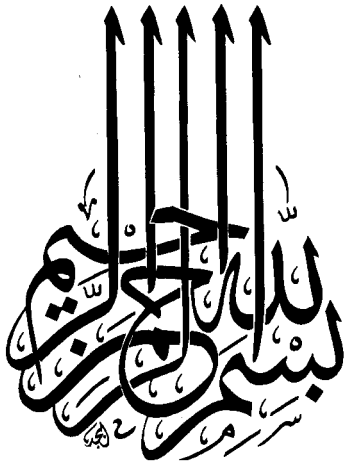
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أ.د/ محمد بن عبدالرحمٰن الشايع

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه ـ سبحانه ـ وعظيم سلطانه، والحمد لله حمداً يكافئ النعم ويدفع النقم.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الأطهار، وأصحابه الأخيار، وأتباعه الأبرار، ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد:

فقد أنزل الله كتابه، وأرسل رسوله لإظهار الحق، وهداية الخلق، وإقامة العدل والقسط. وقد عني المسلمون قديماً وحديثاً بكتاب ربهم إليهم، ونوره بين يديهم، حفظاً وتلاوةً، وتفسيراً وعملاً، فحظي هذا القرآن بما لم يحظ به كتاب قبله، ولن يحظى به كتاب بعده، وذلك تحقيقاً لتكفل الله بحفظ كتابه وبيانه كما قال سبحانه:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٩].

والتفسير علم واسع الجنبات متشعب التخصصات متنوع العلوم والمعارف والفنون، لذا كان علماؤنا السابقون يختمون حياتهم العلمية والعملية بتفسير القرآن الكريم ولا يبدؤونها به إجلالاً لهذا العلم، واستشعاراً لعظمته، وهيبة من القول على الله بغير علم، لأن التفسير في حقيقته هو الرواية عن الله.

بل لا يقدمون على التفسير إلا بعد استشارة واستخارة، وشعور بالتمكن من العلوم التي يحتاجها المفسر، وتردد قد يطول ولا يقصر.

وبما أن التفسير جماع علوم، وملتقى فنون شتى، ولكل علم عباراته ولكل فن مصطلحاته، كان القارئ للتفسير والباحث فيه في حاجة ماسة لهذا الكتاب الذي بين يديك، الذي ألفه أخونا الفاضل الكريم الدكتور أحمد سعد محمد الخطيب الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والذي عرفته علماً في علمه وخلقه.

وقد سمى كتابه: «مفاتيح التفسير»، وعرفه بأنه: معجم لما يهم المفسر معرفته من أصول التفسير ومهماته ومصطلحاته.

فرآه وأراده مفتاحاً بين يدي الدارسين والباحثين يفتح لهم مغاليق كلام ومصطلحات العلماء والمفسرين، وهو كتاب ضخم في حجمه، جديد في موضوعه، عميق في مادته.

وهو جهد سنين ومشروع عمر، أخذ من مؤلفه عقداً من حياته ـ فبارك الله له في عمره وعلمه وعمله ـ.

وقد رأيته جمع بين طريقة المعاجم والموسوعات حيث عرّف بعض المصطلحات تعريفاً معجمياً مختصراً، وتكلم عن بعضها كلاماً موسوعياً مفصلاً أو شبه مفصل.

وقد سهّل على الباحثين والدارسين ما يريدون معرفته من مصطلحات وقواعد وأصول متعلقة بالتفسير قريبة منه أو بعيدة عنه لكنها مذكورة فيه من مصطلحات نحوية وصرفية وبلاغية وفقهية ومنطقية وحديثية وعلمية تجريبية بلغت (١٥٣٠) مادة علمية مرتبة ترتيباً معجمياً ـ ألفبائياً ـ ليسهل الوقوف عليها والإفادة منها.

فشكر الله للمؤلف علمه وعمله، وبورك للقارئ معجمه.

وآخر دعوانا؛ أن الحمد لله رب العالمين، والله أسأل السداد في القول والعمل والاعتقاد.

أ.د/ محمد بن عبدالرحمن الشايع
أستاذ الدراسات العليا بقسم القرآن وعلومه، بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض
الرياض ـ ٢٩/٣/١٤٣٠هـ - ٢٥ مارس ٢٠٠٩م

افتتاحية ومنهج

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، تبصرة وذكرى لأولي الألباب حيث خص به خير أمة، وخصها بأفضل كتاب، هو الكتاب العزيز المحفوظ بحفظ الله له صدراً وسطراً، المحفوف بعناية المؤمنين بتكاليفه نهياً وأمراً، جلَّ من أنزله، وعزَّ من جمّله وحسّنه. وعن أيدي العابثين صانه وحصّنه.

أما بعد:

فقد أنزل الله هذا الكتاب هداية للخلق، ومفتاحاً للرزق، وإعجازاً مستمراً وبرهانَ صدق، تعبد المسلمون ربهم بتلاوته وتدبره والعمل بما فيه، فإليه توجهت الهمم، ونصبت العزائم قياماً بحق خدمته ورعايته ودراسة آياته، واستخراج حِكَمِه، واستنباط أحكامه وغير ذلك الكثير والكثير.

هذا، وإن علم التفسير يعتبر من أوفر علوم القرآن حظاً من حيث التصنيف والتأليف، حيث نال العناية والاهتمام على مر العصور والقرون المتعاقبة من لدن عصر النبوة حتى عصرنا الحاضر، وكل من له صلة بكتب التفسير يعرف أنها متعددة المشارب، متنوعة الأذواق حسب اختلاف ثقافات المفسرين أنفسهم، فمن معتن بدراسة غريبه أو نحوه، أو بلاغته، أو إعرابه ومن مفسر له على طريقة الفقهاء والمجتهدين، أو على طريقة المتكلمين والمنطقيين، أو على طريقة العِلْمِيّين الذين أوردوا كثيراً من

المصطلحات العلمية كتفسيرٍ لآياتٍ من القرآن الكريم أقول: هذه المشارب المتعددة، والأذواق المتنوعة، جعلت من كتب التفسير في مجموعها موسوعات علمية في مختلف الفنون والعلوم، ولأجل ذلك فإن القارئ فيها قد يقف مراراً عند كثير من مصطلحات هذه العلوم يريد معرفتها، ليفهم كلام المفسرين الذين أدرجوها في تفاسيرهم، ولما كانت هذه المصطلحات هي لعلوم كثيرة، الأمر الذي يتطلب من الباحث أو الدارس أن يجعل أمامه مائدة متنوعة من كتب هذه العلوم، ليفهم من خلالها المراد بمصطلحاتها الواردة في كتب التفسير، وهذا أمر جد عسير من جهة، ومستهلك للوقت والجهد من جهة أخرى أقول: لما كان الأمر ما ذكرت فقد رأيت بعد توفيق الله ونتيجةً لاستخارته أن أجمع هذه المصطلحات وأُعَرِّف بها تعريفاً ميسراً يعين القارئ والدارس والباحث ـ على حد سواء ـ على فهمها فكانت من هذه الجهة مفتاحاً أمام الدارسين والباحثين يفتح لهم ما عساه أن يكون مغلقاً من كلام المفسرين، ثم إن هذه المصطلحات أيضاً هي مفاتيح لمن يقرؤها ابتداءً حيث تفتح له آفاقاً واسعة لدراسة كتاب الله من زوايا متعددة، لذلك ولغيره هُدِيت إلى أن يكون عنوان هذه الدراسة: «مفاتيح التفسير»، وكانت هذه التسمية إلهاماً أجراه الله عزَّ وجلَّ على لسان ابنتي «منة الله» ـ وهي يومئذٍ لم تتجاوز الخامسة من عمرها ـ، ثم إنني قد أضفت إلى شرح المصطلحات وبيان معناها، جملة من قواعد التفسير وأصوله، يهتدي بها من يريد أن يمضي في تفسيره على طريق العلماء، ونهج الأسلاف ممن بنوا تفاسيرهم على قواعد رصينة، وأعمدة متينة. إضافة إلى أن هذه القواعد المبثوثة في ثنايا هذا المعجم إثر المادة المعنون بها تصلح للرجوع إليها عند الترجيح بين الآراء المتعددة في التفسير وكذلك أيضاً يُرجع إليها عند الالتباس في أمرٍ ما.

وقد رأيت أن أضيف إليه ما أظنه معيناً للمفسر وللدارس من مصطلحات مقتصراً على الأهم فالمهم من وجهة نظري، ولسوف يقف الباحث بإذن الله على ما يفيده من مصطلحات أصيلة في بابها مما هو وثيق الصلة بالتفسير وعلوم القرآن ولا يستغني عنه كل مشتغل بالتفسير وغيره من

الدراسات القرآنية، ومصطلحات أخرى مساعدة قد يُحتاج إليها، ولأن التفسير إذا كان حدّه الكشف عن معاني القرآن وتوضيحها، فإن هذا التوضيح يقتضي الوقوف على عدد من العلوم المعينة على الوصول إليه.

ولذلك؛ فإن كل علم يساعد على الكشف عن المعنى القرآني ويجليه هو من علوم التفسير، وكان هذا دأب الأسلاف، فعلماؤنا عندما صنفوا كتباً خاصة بفن علوم القرآن ذكروا علوم العربية؛ كعلم النحو والصرف والبيان والبديع والمعاني والاشتقاق واللغة... إلخ، وكذا العلوم الشرعية قاطبة؛ كالحديث والفقه وأصوله وأصول الدين والسيرة... إلخ، ذكروا هذه العلوم جميعها على أنها من علوم القرآن والتفسير بل صرح السيوطي بذلك حين صنف كتاباً سماه: «التحبير في علوم التفسير»، ضمنه الكلام عن هذه العلوم المذكورة.

وهذا القول مني أمهِّد به لاتجاهي في هذا المعجم الذي ضم مصطلحات كثير من العلوم الشرعية والعربية فلعل معترضاً أن يقول: إن هذه مصطلحات بلاغية أو أصولية أو فقهية... إلخ، فنقول جواباً عن اعتراضه: هذه علوم تفسير الكتاب العزيز أيضاً، وقد وُضعت أصلاً لخدمة الكتاب العزيز كشفاً عن معانيه وتوضيحاً لمراميه، وإبرازاً لوجوه إعجازه، واستنباطاً لأحكامه، وتقعيداً لأصوله.

هذا؛ وإنني قد سرت في هذه الدراسة على منهج ثابت الخُطَا في طريق بيِّن واضح في ضوء المبادئ الآتية:

١ ـ التزام الترتيب المعجمي «الألفبائي» في سرد وتنظيم المواد المختارة مع اعتماد الكلمة كما هي وليس بالرجوع إلى أصلها أو جَذْرها.

٢ ـ لا أعتبر الألف واللام التعريفية في ترتيب المواد إن كانت المادة كلمة واحدة ولا أجعل لها أثراً في ذلك بل العبرة عندي بالحرف الذي هو من بنية الكلمة، ولذلك ستجد أن ترتيب كل من: «ال» الجنسية والعهدية والموصولية في موقعها بعد مادة «الإكمال» لكون اللام بعد الكاف في الترتيب. لكنني أراعي ذلك في المواد المشتملة على كلمتين فأكثر، فأعتمد

«ال» التعريفية في الكلمة الثانية واعتبرها في الترتيب. ولذا؛ فإن مادة «التفسير النبوي للقرآن الكريم» تتقدم مادة «التفسير بالرأي»

٣ ـ لا أذكر كلمة «علم» عند الحديث عن أي علم من علوم القرآن ولا كلمة «حد» عند التعرض للتعريف بحد من الحدود الشرعية فأقول مثلاً: أسباب النزول، وكذا أقول: النحو، الفقه، غريب القرآن، ونحو ذلك. ولذا؛ فإن مواقع التعريف بهذه العلوم إنما هي موجودة في الحروف التي يبتدئ بها كل علم منها أي اسم العلم نفسه. وكذلك لا أقول: حد الزنا ولا حد السرقة وإنما أقول: الزنا، السرقة، القذف، ونحو ذلك.

٤ ـ أعتبر التاء المربوطة هاء في الترتيب المعجمي لأنني أبني المادة الاصطلاحية على الوقف والتاء المربوطة تبدل هاءً في الوقف بغض النظر عن أصلها.

٥ ـ أعتبر الهمزة الممدودة همزتين رجوعاً إلى الأصل، ولذا؛ فإني أقدم في الترتيب كلمة «آية» على كلمة «إبدال» وهكذا.

٦ ـ لا أعتبر الإدغام في الحروف قائماً مقام حرفين، وإنما أعتبر الحرف المدغم حرفاً واحداً من حيث الترتيب. وعليه؛ فإن كلمة «النِّدّ» تأتي قبل كلمة «النداء».

٧ ـ أذكر المصطلحات المستخدمة في كتب التفسير وعلوم القرآن مع جملة من مفردات كل علم مما يغلب على الظن حاجة الدارس أو الباحث إليها أكثر من غيرها وسترى هذا واضحاً في مصطلحات النحو والصرف، والفقه والأصول، والحديث وعلومه، والبلاغة وعلومها وإن كانت مصطلحات البلاغة أوفر حظاً من غيرها لعلاقتها الوطيدة بالنص القرآني.

٨ ـ أنقل تعريف كل مصطلح من الكتب المعتمدة عند أهل فنه وأذكر المرجع غالباً، وذلك في الأصل لا في الحاشية كي لا يطول الكتاب بأن أقول مثلاً: عرّفه فلان في كتابه كذا، ونحو هذا وسوف يدرك القارئ أن هنالك مصطلحات عديدة لم أعثر لها على تعريف وقد اجتهدت في تعريفها والكشف عنها.

٩ ـ لا أتقيد بالأمثلة التي يذكرها العلماء عند حديثهم عن مصطلحٍ ما؛ بل أعمد إلى كتب التفسير كثيراً لأستخرج منها أمثلة لم ينص عليها في كتب الأصول.

١٠ ـ أَنشُد الاختصار مع عدم الإخلال ما استطعت فأحاول أثناء كلامي عن المادة الاقتصار على الأهم فالمهم، لعدم إملال الباحث بما يمكن أن يجده في مراجعه الأصلية بتوسع وبسط، لأن طبيعة هذا المعجم هو فتح الباب من خلال التعريف الميسر بالمواد المذكورة، ولذا؛ فإنني أكتفي بالقليل من الأمثلة من باب «يكفيك من الزاد ما قل»، وعلى مَن يريد المزيد أن يرجع إلى الكتب الأصلية التي تكون المادة المذكورة تابعة لها.

وقد أتجاوز عن منهج الاختصار حين أرى المقام يحتاج إلى شيء من الإسهاب والإطالة كما في مادة «اختلاف المفسرين»، «التدرج التشريعي»، «اللحن»، «مرجع الضمير» وغيرها.

١١ ـ أرشد في كثير من الأحيان إلى مصادر تفصيل المسألة التي أتكلم عنها من خلال المادة الاصطلاحية وذلك حين أرى أنها في حاجة إلى البسط والتفصيل، أو لقصد إرشاد الباحثين إليها وهدايتهم إلى مصادرها.

١٢ ـ أحاول قدر جهدي أن أستوعب المهم من المصطلحات المستخدمة في كتب التفسير على اختلاف مناهجها، وتنوع مشاربها، ولذا؛ فإنك سترى في هذا المعجم مصطلحات نحوية وصرفية وبلاغية وفقهية، ومنطقية، وحديثية، وعلمية، ونحو ذلك مما هو موجود في كتب التفسير المتنوعة في اتجاهاتها ومناهجها.

١٣ ـ ليس من غرضي دراسة المفردات التي هي محض لغوية ولا تشتمل على معنى اصطلاحي وأعني بذلك المفردات الواردة في القرآن الكريم حيث إن لهذا الغرض كتبه الخاصة التي يمكن الرجوع إليها؛ ومنها: المفردات للراغب الأصفهاني، وإن وقع شيء من هذا فلأجل اشتماله على

نكتة أو لطيفة، أو لأي سبب يضفي عليها ـ أي: على المفردة ـ جدارة أن تدرج مع المصطلحات أو المهمات التي ينبغي على المفسر الإلمام بها، ويقبح عدم معرفتها.

١٤ ـ ليس من غرضي مناقشة ما حواه المصطلح. فإن لهذا كتبه الخاصة؛ بل غرضي هو التعريف بمضمون المصطلح المذكور، وإبراز معناه في ضوء ما عرَّفه به أهل الفن الخاص به، بغية أن يصل القارئ لكتب التفسير والممارس لها إلى فهم كلام المفسرين بيسر وسهولة بما حمله هذا المعجم عن كاهله من بحث في الفنون المختلفة، لمعرفة ما يمر به من مصطلحات، وقد أتجاوز غرضي هذا حين أرى أن المقام يحتاج إلى مناقشة وبسط كما في مادة «اللحن» حيث ناقشت رأي من ادعوا أن في القرآن الكريم لحناً وكذا في بعض قراءاته المتعددة.

١٥ ـ وليس من غرضي أيضاً عند التعرض لبعض أبواب النحو الإغراق في المسائل النحوية، فإن لهذا كتبه الخاصة التي يسهل الرجوع إليها، بل غرضي مجرد التعريف وذكر ما أراه لازماً، بل ربما أذكر الباب النحوي لأنه تابع لشيء آخر كما في «النداء» حيث هو من أقسام الإنشاء، وقد أخرج عن منهجي هذا حين أرى المقام يستدعي ذكر بعض القواعد والأحكام مما يحتاج إليه المفسر كما هو الحال في «قاعدة الضمير، والعطف، والمصدر» وكما في «النداء» أيضاً وغير ذلك.

١٦ ـ دعمته ببعض المصطلحات الحديثة المستخدمة في علم النفس والعلوم الطبية والطبيعية وعلم الفلك، وغير ذلك مما يستخدمه بعض العلماء حديثاً حيث تكون له صلة بالقرآن الكريم وتفسيره العلمي.

١٧ ـ قد أُعرِّف ببعض أفراد العوالم الأخرى أو الأمم الأخرى من غير بني الإنسان مما هو مذكور في القرآن حيث يكون لذلك المذكور من النظام والخصائص ما تتجلى فيه قدرة الله تعالى وحكمته، ويحتاج المفسر إلى الوقوف على هذه الخصائص وتلك المزايا لإبرازها في تفسيره، حيث يكون

لها تأثير قوي في هداية كثير من الناس إلى الحق من خلال القرآن الكريم، ويتجلّى هذا فيما ذكرته من التعريف بكل من: [النحل، والنمل].

هذا؛ وإنني أقدم هذا العمل مستعيناً بالله ومستلهماً منه التوفيق، لأنني ما قصدت به إلا وجهه الكريم ثم التيسير على الباحثين في مجال التفسير بالرجوع السريع السهل إلى ما يريدون معرفته من مصطلحات وقواعد وأصول متعلقة بالتفسير.

والله من وراء القصد

وهو حسبي ونعم الوكيل

أ.د/ أحمد سعد محمد الخطيب

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

في جامعتي الأزهر والإمام محمد بن سعود الإسلامية

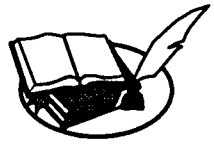

(باب الألف)

الألف حرف هجاء مقصورة موقوفة فإن جعلتها اسماً مددتها.

ومخرج الألف من الجوف وتتصف بالجهر، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. (انظر كلاً في مادته). وهي من حروف المد واللين والزيادة.

فإذا ما تحركت فهي همزة ومخرجها حينئذٍ أقصى الحلق وتتصف الهمزة بأنها حرف مجهور، شديد، منفتح، مستفل، مصمت لا يخالطها نفس.

والهمزة تنقسم من حيث الوصل والقطع إلى قسمين:

همزة قطع وهمزة وصل، فكل ما ثبت في الوصل فهو همزة قطع وما لم يثبت فيه فهو همزة وصل ولا تكون همزة الوصل إلا زائدة. وأما همزة القطع فقد تكون زائدة كهمزة الاستفهام وقد تكون أصلية كهمزة «أخذ وأمر».

وتأتي الهمزة في استعمال العربية على وجهين:

أحدهما: أن تكون لنداء القريب؛ كقول امرئ القيس:

أَفاطِمَ مَهلاً بَعضَ هَذا التَّدَلُّلِ وَإِن كُنتِ قَد أَزمَعتِ صَرمي فَأَجمِلي

وجعل منه الفراء قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] على

قراءة تخفيف الميم ـ أمَن ـ أي: يا صاحب هذه الصفات، وهذه قراءة نافع وابن كثير وحمزة. قال ابن هشام: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا»، ويقربه سلامته من دعوى المجاز إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر...

الثاني: أن تكون للاستفهام، كقولك: أزيدٌ قائم؟ وهي أصل أدوات الاستفهام، ولذلك اختصت بأمور:

أحدها: جواز حذفها، كقول القائل:

فـوالـلَّـهِ مَـا أدري وإنْ كـنـتُ داريـاً بـسـبـعٍ رمـيـنَ الـجـمـرَ أمْ بِـثَـمَـانِ

أي: أبسبع...؟

الثاني: أنها تجمع بين التصور والتصديق، وغيرها إما للتصديق كـ(هل)، أو للتصور كبقية الأدوات.

الثالث: أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي أيضاً، ومن دخولها على النفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

الرابع: تمام التصدير، بدليل أنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها، فلا يقال: أقام زيدٌ أم أقعد. ويقال: أم هل قعد. وكذلك أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو (ثم) أو الفاء قدمت على العاطف، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [الروم: ٩]، وقوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [يوسف: ١٠٩]، وغيرُها يتأخر مثل: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٠٨﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وعلى هذا تكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على ما قبلها، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الزمخشري وجماعة، فقالوا: الهمزة في موضعها والمعطوف عليه جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف تقدر بحسب المقام، فيقولون مثلاً في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾: التقدير: أمكثوا فلم يسيروا؟ وهو ضعيف لعدم اطّراده. وعلله المرادي في «الجنى الداني»: بأن توجه الزمخشري لا يمكن في نحو:

﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها، من غير دليل.

خروج همزة الاستفهام عن أصل معناها:

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام إلى معانٍ ثمانية تفهم من السياق:

الأول: التسوية، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، مثل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فيصح أن يقال: سواء عليهم الاستغفار وعدمه.

الثاني: الإنكار الإبطالي، وهي التي تقتضي أن ما بعدها غير واقع، كقوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، ولذلك إذا دخلت هذه الهمزة على منفي لزم ثبوته، لأن إبطال النفي إثبات، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

الثالث: الإنكار التوبيخي، وهي التي تقتضي أن ما بعدها واقع وفاعله مَلُوم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

الرابع: التقرير، ومعناه: حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد تقرر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء المقرر به كما يجب في الاستفهامية أن يليها الشيء المستفهم عنه، تقول في الاستفهام عن الفعل أو تقريره: أضربت زيداً؟ وعن الفاعل: أأنت ضربته؟ وفي المفعول: أطعاماً أكلت؟ ومنه قوله: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝٦٢ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ۝٦٣﴾ [الأنبياء: ٦٢، ٦٣].

الخامس: التهكم، كقوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

السادس: الأمر، كقوله تعالى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠].

السابع: التعجب، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

الثامن: الاستبطاء، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].

ومن الفوائد المتعلقة بهمزة الاستفهام في القرآن الكريم ما نص عليه العلماء من أن همزة الاستفهام إذا دخلت على رأيت امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب وصارت بمعنى: أخبرني.

الائتلاف:

الائتلاف مأخوذ من الفعل ائتلف، يقال: ائتلف القوم ائتلافاً، يعني: ألف بعضهم بعضاً، ويسميه بعض علماء البديع تناسباً، ومنهم: ابن حجة الحموي الذي سمى مراعاة النظير ائتلافاً وتناسباً وتوفيقاً ومؤاخاةً، وعرفه بقوله: هو أن يجمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع شيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو ما يلائمه من أحد الوجوه.

ائتلاف الفاصلة:

يقصد بالفاصلة القرآنية: مقاطع الآيات ونهاياتها، وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى. (انظر: رأس الآية).

وائتلاف الفاصلة هو الذي سماه بعضهم بالتمكين وهو: أن يُمَهَّد قبل الفاصلة تمهيد تأتي به الفاصلة مُمَكَّنة في مكانها، مستقرة في قرارها، مطمئنة في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تاماً، بحيث لو طرحت لاختل المعنى، واضطرب الفهم.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾﴾ [هود: ٨٧]، فإنه لما تقدم في الآية ذكر العبادة، وتلاه ذكر التصرف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد على الترتيب لأن الحلم العقل

الذي يصح به تكليف العبادات ويحض عليها، والرشد حسن التصرف في الأموال.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ [الأحزاب: ٢٥]، فإنه لو انتهت الآية عند قوله: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ﴾ لربما ظن أن الريح التي عصفت بالكفار والأحزاب في غزوة الأحزاب أو الخندق هي سبب رجوعهم خائبين، وأن ذلك أمر قد حدث مصادفة وأنه ليس من عند الله، بيد أن فاصلة الآية: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ قد أزالت هذا التوهم المفترض، وأبرزت للمؤمنين وغيرهم أن تلك الريح إنما هبت بأمره سبحانه، وأنها كانت أداة من أدوات نصره الذي وعد به المؤمنين، وجنداً من جنوده سبحانه.

ولهذا وقع لبعض الصحابة النطق بخاتمة آيات من القرآن حين سماعهم لها للوهلة الأولى إبّان نزولها، ومن ذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الشعبي عن زيد بن ثابت قال: أملى عليّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، فقال معاذ بن جبل: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون: ١٤]، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: مم ضحكت يا رسول الله؟ قال: «**بها ختمت**».

وورد في بعض الروايات أن ذلك من موافقات عمر رضي الله عنه، أخرج ذلك ابن أبي حاتم وذكره الواحدي في أسباب النزول.

وعلى ذلك فما ورد على ألسنة الصحابة من كلام اتفق وجوده في القرآن هو راجع إلى هذا الرقي العالي في البلاغة القرآنية التي يتسلسل فيها الكلام وينساب انسياباً يدركه أهل الذوق، في مقابلة صفاء ذهني وذوق بلاغي منقطع النظير لدى الصحابة رضي الله عنهم، ولا يفهم من الأمر أكثر من هذا، وفيه رد لزعم العلمانيين أن في القرآن بعض أقوال الصحابة.

وقد نقلت كتب التفسير وغيرها أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾ [البقرة: ٢٠٩]، قراءة خاطئة هكذا: «فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله غفور رحيم»، ولم يكن هذا الأعرابي قارئاً للقرآن، لكنه أدرك الخطأ بسليقته العربية وقال: إن كان هذا كلام الله، فلا يقول: كذا الحكيم، فإن ذكر الغفران عند الزلل إغراء عليه. وقد صدق الأعرابي لأن الآية كما أنزلها الله: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾، هكذا ذكر السيوطي في الإتقان، وذكر القرطبي عن النقاش: «كعب الأحبار»، بدل: الأعرابي.

ائتلاف اللفظ مع اللفظ:

هو أن تكون هناك ملاءمة ومناسبة وتوافق بين الألفاظ بعضها مع بعض، كأن يقرن الغريب بمثله، والمتداول بمثله، مراعاة لحسن الجوار والمناسبة. ومثاله قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يوسف: ٨٥]، حيث أتى بأغرب ألفاظ القسم وهي «التاء» إذ هي أقل استعمالاً في القسم من غيرها، وأبعد من أفهام العامة إذا ما قورنت بالواو والباء، ثم أتى بأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي: «تفتأ»، ولو قال: «تزال» لكان أقرب إلى الأفهام، لأنها أكثر استعمالاً، ثم أتى بأغرب ألفاظ الهلاك وهو: الحرَض، أتى بكل ذلك ائتلافاً للألفاظ بعضها مع بعض، علماً بأن غيرها من الألفاظ كان يمكن أن يقوم مقامها ويسد مسدها، بيد أن حسن الوضع في النظم قد اقتضى أن تجاور كل لفظة لفظة من جنسها في الغرابة توخياً لحسن الجوار، ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم. ولذلك فإنه حين لم يقصد إلى تلك الغرابة، أتى بجميع الألفاظ متداولة في قوله سبحانه: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ائتلاف اللفظ مع المعنى:

هو أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد وليس فيه لفظة غير